



دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الحوكمة على مستوى

المؤسسات الجزائرية: مقارنة اقتصادية وقانونية

بوعزة محمد أمين وبوطيبة فيصل

مخبر البحث: إدارة و تقييم أداء المؤسسات "إتمام"

جامعة د. الطاهر مولاي - سعيدة - الجزائر

bouazza.amine.06@gmail.com

ملخص-

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية، حيث تم التركيز على فلسفة النظام المحاسبي المالي ودوره في إضفاء المصداقية و الشفافية على المعلومات الواردة في الكشوف المالية، وقد تم التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي يمكن أن يخدم حوكمة المؤسسات من خلال تفعيل الاتصال المالي وتدنية عدم تماثل المعلومات و تعزيز دور مهنة المحاسبة، وتوفير مقومات تقييم الأداء المالي و مراقبته بالإضافة إلى تفعيل دور البورصة و المراجعة الخارجية كآليتي رقابة خارجية على المؤسسات، كما يعمل النظام المحاسبي المالي على تفعيل دور مجلس الإدارة باعتباره آلية رقابة داخلية.

الكلمات المفتاحية-

النظام المحاسبي المالي، حوكمة المؤسسات، الاتصال المالي، عدم تماثل المعلومات.

رموز (JEL): G3,M4

The role of financial accounting system in the activation of governance in Algerian institutions: Economic and legal approach

Abstract-

This study aims to shed light on the contribution of financial accounting system in the activation of governance in the Algerian companies, through focusing on financial accounting system philosophy and its role in providing credibility and transparency of the information given in the financial statements, where we determined that the financial accounting system can serve the governance of companies through the activation of the financial communication and the reduction of information asymmetry and strengthening the role of the accounting profession and providing the elements of financial performance evaluation and control, in addition to activating the stock market and the external auditing as a two mechanisms of external control over the companies, as well as the financial accounting system works to activate the role of the Board of Directors as internal control mechanism.

Keywords-

Financial accounting system, corporate governance, financial communication, information asymmetry.

(JEL) Classification: M4, G3

مقدمة -

انطلاقاً من حقيقة لا يختلف عليها اثنان أن الهدف الجوهرى للمحاسبة المالية هو إنتاج معلومات مالية ملائمة و موثوقة تعكس الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة وذلك قصد ترشيد عملية اتخاذ القرار من قبل جميع الأطراف ذات المصلحة، وبغية بلوغ هذا الهدف فلا بد أن تتضمن مخرجات المحاسبة المالية المتمثلة في الكشوف المالية كل المعلومات التي تتسم بالأهمية النسبية، و في الجزائر لفترة ليست بالقصيرة خلال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN) كانت الأهداف المنتظرة من المحاسبة محدودة تتلاءم مع النهج الاقتصادي الاشتراكي، غير أنه وفي ظل تغير التوجه الاقتصادي الحالي للبلاد

كان من الضروري التخلي عن كل ما له علاقة بالنهج الاقتصادي السابق، وعليه عمدت الجزائر إلى القيام بالعديد من الإصلاحات في مجالات شتى على غرار المجال المحاسبي، بحيث قامت باستحداث النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية قصد إضفاء المزيد من الشفافية و المصداقية على المؤسسات، حيث يرى بن بلغيث (2004) أنه يمكن اعتبار المحاسبة على أنها ميكانيزم لإدارة العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف ذات العلاقة سواء بتمويل أو تسيير المؤسسة، ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الآتية:

كيف يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية؟

أهمية وأهداف الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية البالغة التي أصبحت تكتسيها شفافية المعلومات المالية في الحياة الاقتصادية، غير أن هذه الأخيرة لا تتحقق إلا بوجود مجموعة من الآليات النشطة سواء على المستوى الداخلي و/ أو الخارجي للمؤسسات، إذ يعتبر النظام المحاسبي المالي من بين أهم هذه الآليات، وعليه وجب على الباحثين توجيه أبحاثهم صوب هذه الآلية الهادفة إلى إنتاج معلومات مالية موثوقة و ملائمة لعملية اتخاذ القرار، وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تحديد مجال إسهام النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة المؤسسات.

منهجية وأدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، بحيث تم وصف وتفسير ظاهرة الحوكمة و ربطها مباشرة بالإصلاح المحاسبي في الجزائر ليتم في الأخير التوصل إلى نتائج تتعلق في مجملها بمجالات اسهام النظام المحاسبي المالي في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية، أما فيما يخص أدوات المعالجة فقد اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المحصل عليها من خلال عملية المسح المكتبي لمختلف القوانين و الكتب و الملتقيات و الرسائل الجامعية و المقالات المنشورة المحلية و الدولية.

مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها حاولت المزاوجة و المزج بين إطارين متكاملين مختلفين في المضمون متفقين في الهدف، حيث يتمثل هذان الاطاران في كل من الاطار القانوني و الاطار الاقتصادي، إذ يتضمن الاطار القانوني مختلف الآليات الردعية التي تحول دون وقوع عمليات الاحتيال و الفساد على مستوى المؤسسات، أما فيما يخص الاطار الاقتصادي فيتضمن مختلف الآليات الارشادية التي تحاول ترشيد الاستثمارات و الرفع من مستوى الانتاجية و تحسين القيمة المضافة للمؤسسات، غير أن هذين الإطارين يتفقان على تحقيق هدفين أساسيين متمثلين في ضمان استمرارية المؤسسات و حماية حقوق أصحاب المصالح، وهذا ما يعتبر الحلقة الذهبية لهذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين المحاسبة المالية و حوكمة المؤسسات غير أن معظمها توصلت إلى نتائج تصب في نفس الاتجاه، وعليه ارتأينا ابراز أهم هذه الدراسات و الموضحة على النحو الآتي:

- Robert M. Bushman and Abbie J. Smith, “**Transparency, Financial Accounting Information and Corporate Governance**”, FRBNY Economic Policy Review, April (2003)

قدمت هذه الدراسة القنوات الثلاثة التي من خلالها يمكن لمعلومات المحاسبة المالية أن تؤثر على الاستثمارات و الانتاجية و القيمة المضافة للشركات، حيث أنه في القناة الأولى يتم استخدام معلومات المحاسبة المالية من قبل المديرين والمستثمرين في تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة، أما القناة الثانية فتتمثل في استخدام معلومات المحاسبة المالية في آليات السيطرة على الشركات من خلال انضباط المسيرين في توجيه الموارد نحو المشاريع الجيدة و تفادي المشاريع السيئة، أما القناة الثالثة فتتعلق باستخدام معلومات المحاسبة المالية للحد من عدم تماثل المعلومات.

- Robert M. Bushman, Abbie J. Smith, **Financial accounting information and corporate governance**, Journal of Accounting and Economics, 32 (2001)

توصلت هذه الدراسة إلى وجود دور لمعلومات المحاسبة المالية في تفعيل حوكمة الشركات، إذ يتمثل الدور المباشر لها في إدارة عقود التسيير، وقد تم الإشارة إلى حدود معلومات المحاسبة المالية في تفعيل الحوكمة، كما تم

التطرق إلى دور معلومات المحاسبة المالية في تحسين الأداء الاقتصادي وذلك من خلال ثلاث قنوات رئيسية بحيث تتمثل القناة الأولى في تحديد الاستثمار الملائم من طرف المسيرين و المستثمرين، أما القناة الثانية فتتمثل في كون معلومات المحاسبة المالية مدخلات مباشرة في عملية الرقابة على المسيرين، أما القناة الثالثة فتتمثل في تدنية عدم تماثل المعلومات.

- Richard G. Sloan, **Financial accounting and corporate governance : a discussion**, Journal of Accounting and Economics 32 (2001)

عبارة عن دراسة انتقادية للدراسة السابقة (Bushman and Smith, 2001)، حيث توصل الباحث في الأخير إلى نتيجة مفادها أن معلومات المحاسبة المالية تعتبر من مدخلات معظم آليات حوكمة الشركات.

المحور الأول: الاطار العام للنظام المحاسبي المالي (SCF)

1- تعريف النظام المحاسبي المالي: يمكن تعريف النظام المحاسبي

المالي استنادا إلى ما ورد في نص المادة الثالثة من القانون 07 - 11

المتضمن النظام المحاسبي المالي، و الذي يدعى في صلب النص

بالمحاسبة المالية: (وزارة المالية، 2007)

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات

قاعدية عددية، و تصنيفها، و تقييمها و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس

صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاعته، ووضعية خزينته

في نهاية السنة المالية."

2- نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF):

لقد نصت صراحة المادة الثانية من القانون 07 - 11 المتضمن النظام

المحاسبي المالي على الكيانات الملزمة بمسك محاسبة مالية بقوة القانون،

وهي كالآتي: (وزارة المالية، 2007)

➤ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

➤ التعاونيات.

➤ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات

التجارية و غير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية

مبنية على عمليات متكررة.

➤ و كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

➤ كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها و عدد مستخدميها و نشاطها أحد الأسقف الآتية، وذلك خلال سنتين ماليتين متتاليتين، مسك محاسبة مبسطة استنادا إلى ما جاء في نص المادة الثانية من القرار رقم 72: (وزارة المالية، 2008)

الجدول رقم (01): شروط مسك المحاسبة المالية المبسطة (محاسبة الخزينة)

طبيعة النشاط	رقم الأعمال	عدد العمال بالتوقيت الكامل
تجاري	عشرة ملايين دينار	تسعة أجراء
إنتاجي و حرفي	ستة ملايين دينار	تسعة أجراء
الخدمات و نشاطات أخرى	ثلاثة ملايين دينار	تسعة أجراء

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نص المادة السالفة الذكر

3- مستجدات النظام المحاسبي المالي:

يمتاز النظام المحاسبي المالي باستحداثات أساسية أربعة جديدة: (وزارة المالية، 2009)

✓ " اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي و الذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية و مبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد و إنتاج معلومة مفصلة.

✓ إيضاح المبادئ و القواعد التي يجب أن تسيّر التطبيق المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات، تقييمها و إعداد الكشف المالية، و الذي يحد من التدخل الإداري و اللإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد و كذا تسهيل فحص الحسابات.

✓ التكفل باحتياجات المستثمرين- الحالية أو المحتملة- الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة و تسمح بالمقارنة و اتخاذ القرار.

✓ إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

هذه التغيرات ناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة، و التي يجب أن ترتبط بالواقع الاقتصادي لهاته المعاملات أكثر منها عن طبيعتها القانونية."

يلاحظ مما سبق أن النظام المحاسبي المالي يتوافق مع معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية ويتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي، إذ يهدف النظام المحاسبي المالي إلى انتاج معلومات مالية مفصلة تستند على مبادئ وقواعد تحول دون التدخل الارادي و اللارادي مما سيؤدي لا محالة إلى تسهيل عملية المراجعة المحاسبية، وهذا ما سيمكن من تلبية الاحتياجات المختلفة للمستثمرين (الحاليين والمتوقعين) من خلال امتلاكهم لمعلومات مالية متماثلة تكون قابلة للقراءة و المقارنة و مساعدة في عملية اتخاذ القرار، والملفت للانتباه أنه يمكن للمؤسسات الصغيرة التي تتوفر على شروط محددة الاستفادة من مزايا النظام المحاسبي المالي من خلال مسكها لمحاسبة مالية مبسطة.

4- الكشف المالية في ضوء تطبيق النظام المحاسبي المالي:

تعد الكيانات غير الصغيرة التي تدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، الكشف المالية سنويا على الأقل، بحيث تتضمن هذه الأخيرة ما يلي:(وزارة المالية، المادة الخامسة والعشرون، 2007)

- ✓ الميزانية.
- ✓ حساب النتائج.
- ✓ جدول سيولة الخزينة.
- ✓ جدول تغير الأموال الخاصة.
- ✓ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

بحيث تضبط هذه الكشف تحت مسؤولية المديرين و تعد في أجل أقصاه أربعة(04) أشهر من تاريخ اقفال السنة المالية، كما يجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان.(وزارة المالية، المادة السابعة والعشرون، 2007)

5- أصحاب المصالح المستعملين للكشف المالية: يمكن تقسيم الأطراف

ذات المصلحة المستخدمة للمعلومات الواردة في الكشف المالية إلى الفئات السبعة المبينة على النحو الآتي:

الجدول رقم(03): أصحاب المصالح المستعملين للكشف المالية

المستعملون	حاجتهم للمعلومة
مستثمرون	الخطر والمردودية
ممثلو العمال	الاستقرار والمردودية
المقرضون	احتمال استرجاع مبالغ القروض و فوائدها في ميعاد الاستحقاق
موردون ودائنون آخرون	احتمال قبض المبالغ المستحقة عند تاريخ استحقاقها
الزبائن	استمرارية المؤسسة
الدولة وهيئاتها	توزيع الموارد و احترام إلزامية نشر المعلومة
الأفراد	المساهمة في الاقتصاد المحلي، مناصب الشغل المعروضة، تطور ورفاهية المؤسسات.

المصدر: (بوتين)، 2010، ص50

يلاحظ من الجدول السابق أن المستثمرين (سواء الحاليين أو المحتملين) من بين المهتمين الأوائل بالمحتوى المعلوماتي للكشوف المالية، بحيث تمكنهم هذه الأخيرة من تحديد العائد المتوقع مقارنة بمستوى المخاطرة، بينما ممثلو العمال فهدفهم منها يتمثل في الاطمئنان على مستقبلهم المهني من خلال استمرارية المؤسسة، أما الدائنون بمختلف أصنافهم فهدفهم من الكشف المالية هو التأكد من استرجاع أموالهم في ميعاد استحقاقها، كما أن الزبائن يهتمون بالمعلومات المالية من أجل التأكد من استمرارية المؤسسة لأن استمرارية نشاطهم التجاري أو الصناعي أو حتى الاستهلاكي مقترن بما تنتجه هذه المؤسسة، بالإضافة أن الدولة بمختلف هيئاتها تهتم بالمعلومات المالية قصد إعداد الحسابات الوطنية و تحديد حجم الضرائب باعتبارها مورد رئيسي للخرينة العمومية، كما أن جميع أفراد المجتمع (المجتمع المدني) يهتمون بالمعلومات المالية بغية التأكد من وفاء و احترام المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية.

المحور الثاني: الاطار الفكري لحوكمة المؤسسات

1- تعريف حوكمة المؤسسات:

لقد تشعبت التعاريف التي قدمت لحوكمة المؤسسات من طرف مختلف الأطراف المهتمة باختلاف توجهاتهم و تخصصاتهم، وهذا ما يدل على أن

الحوكمة في حد ذاتها تتخبط في مشاكل، وعليه سنتطرق إلى تعريف حوكمة المؤسسات وفق ما يخدم هذه الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1.1- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED): "مجموعة

من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى، وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحديد طرق تحقيق هذه الأهداف إضافة إلى مراقبة الأداء." (الأسطل، 2010، ص ص34- 35)

2.1- المفهوم المحاسبي لحوكمة المؤسسات:

"يشير اصطلاح الحوكمة من المنظور المحاسبي إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الاجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية." (علي و منصور، 2013، ص139)

ومن خلال التعريفين السابقين يستنتج أن حوكمة المؤسسات تهدف أساسا إلى ضبط العلاقة القائمة بين العديد من الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، علما أن هؤلاء الأطراف يختلفون في الأهداف و يتفقون على ضمان استمرارية المؤسسة، وعليه نرى أن ضبط هذه العلاقة لا و لن يتحقق إلا بتوفير المعلومات بشقيها المالي وغير المالي بكل شفافية ومصادقية، وعليه يمكن التأكيد أن نجاح أي نظام للحوكمة مقترن بمدى شفافية ومصادقية المعلومات، وذلك باعتبار أن المعلومات خاصة الشق المالي منها يعتبر من المدخلات الأساسية في العديد من آليات نظام الحوكمة.

2- أسباب الحاجة إلى حوكمة المؤسسات:

انطلاقا من المقولة السائدة " الحاجة أم الاختراع"، فقد تعددت وتداخلت الأسباب التي أدت إلى ميلاد مصطلح حوكمة المؤسسات، نذكر من أهمها: (المشهداني، 2012، ص224)

✓ اهتزاز الثقة بكافة الأسواق الاقتصادية وفقدان المستثمرين لأموالهم وتضاعف الخسائر المالية من جراء الانهيارات المالية، والتي كانت في غالبيتها ناتجة عن مخالفات وتجاوزات محاسبية.

✓ النفور من أسواق الاستثمار سواء المحلية أو الدولية نتيجة الفضائح المالية مما أدى إلى استحالة العودة إليها مرة أخرى لا سيما بعد أن تحولت القوائم المالية من مؤشر للثقة إلى رمزاً للفساد.

المحور الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية

يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية من خلال مدخلين رئيسيين أولها قانوني وقائي وثانيهما اقتصادي، وذلك على النحو الآتي:

1. المدخل القانوني الوقائي:

يمكن للنظام المحاسبي المالي تكاملاً مع مهنة التدقيق المحاسبي أن يساهم في تفعيل الحوكمة ومكافحة الفساد على مستوى المؤسسات الجزائرية انطلاقاً مما ورد في نص المادة 14 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، في منع وقوع ما يلي: (القانون 06 – 01، 2006)

✓ "مسك حسابات خارج الدفاتر.

✓ إجراء معاملات دون تدوينها في الدفاتر أو دون تبينها بصورة واضحة.

✓ تسجيل نفقات وهمية، أو قيد التزامات مالية دون تبين غرضها على الوجه الصحيح.

✓ استخدام مستندات مزيفة.

✓ الائتلاف العمدي لمستندات المحاسبة قبل انتهاء الآجال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما."

من خلال ما سبق يلاحظ أن هناك تكامل بين عملية تدقيق الحسابات ومعلومات المحاسبة المالية وفق ما جاء في القانون 06 – 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، إذ يعتبر تدقيق الحسابات من أهم الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات، الأمر الذي دفع بالمشروع الجزائري إلى إعادة هيكلة هذه المهنة الجوهرية من خلال إصدار القانون 10 – 01، وذلك كخطوة ثانية

مكملة لتبني النظام المحاسبي المالي في سنة 2007 ودخوله حيز الخدمة في الفاتح من يناير 2010، وقد توصلت دراسة جريرة وآخرون (2015) إلى نتيجة مفادها أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة و التدقيق في الشركات الصناعية يساعد في حوكمة الشركات بحيث تحول هذه الآليات دون ممارسة الادارة لأساليب التحسين الصوري (الوهمي) للوضع المالي القائم في الشركة، حيث يتوافق هذا الطرح مع ما جاء في دراسة بن حيدر (2007) التي أشارت إلى احتواء مبدأ الافصاح و الشفافية جملة من ميكانيزمات نظام الحوكمة التي تهدف إلى إنتاج معلومات مالية ذات جودة بحيث كمرحلة أولى يتم تشغيل هذا النظام بواسطة مجموعة من المعايير الانتاجية (ممثلة في المعايير المحاسبية) لتليها مرحلة أخرى تتمثل في مراجعة هذه العملية الانتاجية (التدقيق المحاسبي) و يمكن توضيح ذلك من خلال العناصر الآتية:

✓ آليات إنتاج المعلومات المالية (المعايير المحاسبية)؛ حيث يتم إعداد المعلومات المالية والافصاح وفق مقتضيات المعايير المحاسبية الملزمة.

✓ آليات قياس الجودة: تقاس جودة المعلومات المالية من خلال مدى تحقق خاصيتين أساسيتين في المعلومات المالية ممثلة في الملائمة والموثوقية.

✓ آليات المراجعة (الرقابة على انتاج المعلومات المالية)؛ بمعنى أنه يجب اخضاع هذه المعلومات المالية المنتجة إلى الفحص و الخبرة المحاسبية، وذلك قصد التحقق من صحتها و خلوها من التحريفات.

2. المنظور الاقتصادي:

خلصت دراسة (Bushman and Smith, 2001) إلى وجود دور لمعلومات المحاسبة المالية في تفعيل حوكمة الشركات بحيث يتمثل الدور المباشر لمعلومات المحاسبة المالية في إدارة عقود التسيير كما أن هناك علاقة بين معلومات المحاسبة المالية و تحسين الأداء الاقتصادي للشركات، و في ذات السياق أوضحت دراسة أخرى لنفس الباحثين (Bushman and Smith, 2003) أن هناك ثلاثة قنوات رئيسية التي من خلالها يمكن لمعلومات المحاسبة المالية أن تؤثر على الاستثمارات و الانتاجية و القيمة المضافة للشركات، ففي القناة الأولى يتم استخدام معلومات المحاسبة المالية من قبل المديرين و المستثمرين في تحديد الفرص الاستثمارية الواعدة، أما القناة الثانية فتتمثل في استخدام

معلومات المحاسبة المالية في آليات السيطرة على الشركات من خلال انضباط المسيرين في توجيه الموارد نحو المشاريع الجيدة وتفادي المشاريع السيئة، بينما القناة الثالثة فتتعلق باستخدام معلومات المحاسبة المالية للحد من عدم تماثل المعلومات، وفي الاتجاه ذاته فقد بينت دراسة (G. Sloan, 2001) أن معلومات المحاسبة المالية تعتبر من مدخلات معظم آليات حوكمة الشركات.

هذا، وقد توصلت دراسة (Shil, 2008) إلى تحديد بعض أسباب الخلافات القائمة بين مختلف أصحاب المصالح في المؤسسات (مشاكل الوكالة، أزمة السلطة، مشكل عدم الالتزام...) إذ تؤدي هذه الأسباب إلى زيادة الأزمات، وقد اقترحت هذه الدراسة بعض سبل المعالجة عن طريق المحاسبين، كما بينت الدراسة الميدانية التي أجراها مطر (2009) أن للنظم المحاسبية وعلى رأسها نظام المحاسبة المالية و معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية دورا مهما في تعزيز كفاءة وفعالية نظم الحوكمة.

ومما سبق فإنه يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية من منظور اقتصادي، وفق تدعيم الآليات التالية:

1.2. تفعيل عملية الاتصال المالي وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات:

يعتبر الاتصال الفعال بمثابة المادة اللاصقة التي تحافظ على تماسك بنيان حوكمة الشركات (محمد وفاضل، 2014، ص263)، وبالتالي فإنه يمكن اعتبار عملية الاتصال المالي بمثابة السيالة العصبية أو بمعنى أدق يمكن تشبيهها بمحرك القاطرة وعليه فإن أي خلل في وظيفة الاتصال سينعكس سلبا على المؤسسة، فقد توصلت دراسة (Ghorbani, 2013) التي أجريت في سوق طهران المالي أن عدم تماثل المعلومات يؤثر على قيمة المؤسسات.

وانطلاقا من فرضية مؤداها أن ادارة الشركات لن تفصح بشمولية عن المعلومات التي لديها في حالة إتاحة لها الحرية في عملية الإفصاح لتوصيل المعلومات المالية، وبالتالي فإن الإفصاح الاجباري من خلال إصدار معايير محاسبية ملزمة لمتضمنة الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها[من شأنه أن يكون مجديا لإلزام الشركات على الإفصاح عن المعلومات المحجوبة عن المستثمرين لسوء الحاليين أو المحتملين و حتى أصحاب المصالح

الآخرين]، حيث تعمل المعايير المحاسبية الملزمة على تدنية عدم تماثل المعلومات، مما يؤدي إلى منع الأطراف الداخلية من الاستغلال [الانتهازي] لتلك المعلومات على حساب الأطراف الخارجية. (المهني وصيام، 2007، ص 262)

وعليه فقد بين المشرع الجزائري صراحة في نص المادة السابعة من القانون 07-11 وجود معايير محاسبية و تأويلاتها (تفسيراتها)، إذ يكمن دور هذه المعايير وفق ما جاء صراحة في المادة الثامنة من القانون ذاته، في تحديد قواعد تقييم و حساب الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتجات و محتوى الكشف المالية و كيفية عرضها، أما في المادة الثلاثون من المرسوم التنفيذي رقم (08-156) المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، فقد تم تحديد تسميات المعايير المحاسبية دون ترقيمها مثل ما هو معمول به في معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، حيث تم تصنيفها إلى أربعة فئات رئيسية، ليتم بعد ذلك إصدار قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 تم فيه شرح و تفسير المعايير المذكورة آنفا باستثناء المعيار المحاسبي المسمى " عقود التأمين " الذي لم ترد أي إشارة إليه، كما تم إضافة معيارين جديدين تمثلا في كل من "معيار تغير التقديرات أو الطرق المحاسبية و تصحيحات الأخطاء و النسيان" و "معيار عرض الكشف المالية"، كما أفرد جانبا خاصا بالكيانات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض الشروط من خلال إمكانية مسكها لمحاسبة مالية مبسطة. (بوعزة، 2013، صص 29-30)

ومن جهة أخرى فقد حرص المشرع الجزائري على توفير معلومات موثوقة و شفافة في نص المادة العاشرة من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث تقضي هذه الأخيرة: " أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام و المصادقية و الشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابها وعرضها وتبليغها. "(وزارة المالية، 2007)

كما أكد المشرع الجزائري في ذات السياق على أن تعكس الكشف المالية الصورة الوافية (الصادقة) لكل الأحداث المتعلقة بالنشاط و الوضع المالي للمؤسسة، وذلك من خلال المادة السادسة و العشرون من نفس القانون، و التي تنص على أنه:

" يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان و نجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه." (وزارة المالية، 2007)

2.2. توفير مقومات تقييم الأداء المالي ومراقبته:

تعددت وتشعبت التعاريف المقدمة لمصطلح الأداء المالي بحسب توجهات المهتمين و المختصين، حيث في سنة 1981 عرفه Marcel Laflame على أنه: " قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها و تحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة" (بن عبد الرحمان، 2012، ص104)، كما أن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة "تعني أن تقييم حكم على إدارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة للمؤسسة و ذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا." (عباسي، 2012، ص61)

إذ "يهدف تقييم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة." (دادن، 2006، ص41)

هذا، وقد توصلت دراسة جواد (2007) أن تحليل الكشوف المالية يعتبر مصدرا مهما للمعلومات المحاسبية بحيث يمكن استخدام هذه الأخيرة في التنبؤ بمدى متانة المراكز المالية و اتخاذ القرار المناسب المتعلق بمدى استمرارية الشركات الاقتصادية، كما يرى البياتي (2007) أن التنبؤ بالفضل أو النجاح المستقبلي للشركة يعتبر نوعا من أنواع الرقابة القبلية (السابقة).

وبالتالي تعتبر الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية انطلاقا مما تحتويه من معلومات مالية موثوقة و ملائمة لاتخاذ القرار بمثابة ميكانيزم لتقييم مستوى الأداء المالي والرقابة عليه.

3.2. تفعيل دور البورصة كآلية رقابة خارجية على المؤسسات:

تعتبر البورصة طرفاً مهماً من الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية والمحاسبية التي تنتجها المؤسسة نظراً لارتباط وتأثير هذه الأخيرة على درجة كفاءة السوق المالي، وحسب فرضية كفاءة السوق المالي (HEMC) فإن أسعار الأسهم يجب أن تعكس كلياً وآنيًا المعلومات المحاسبية الملائمة المتاحة. (بن بلغيث، 2004، ص 81)

وقد أظهرت دراسة حمزة (2007) أن المعلومات المتضمنة في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي قد أثرت بوضوح على قرارات المستثمرين بالسوق سواء كان ذلك بالإقبال على الاستثمار أو العدول عنه كما أن عدم كفاية هذه المعلومات المنشورة أدى في بعض الأحيان إلى خضوع قرارات المستثمرين إلى التوجه الشخصي بدلاً من التوجه العقلاني، وفي ذات السياق خلصت دراسة الزبيدي (2010) بأن المستثمرين يدركون أهمية المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري خصوصاً المعلومات الموجودة في حسابات النتائج (CR) وقائمة المركز المالي (الميزانية)، كما توصلت دراسة أجراها حمد (2011) من وجهة نظر المستثمرين في سوق الأوراق المالية العراقية أن هناك دور مهم للتقارير المالية المنشورة من طرف شركات المساهمة العراقية (المدرجة) في عملية تحسين القرارات المتخذة من طرف المستثمرين في المسائل المتعلقة بشراء أو بيع الأسهم، وقد أظهرت دراسة الشويكي (2011) أنه يوجد حركة كبيرة للتداول في سوق عمان المالي عند نشر المعلومات المحاسبية للشركات، هذا وقد توصلت دراسة هوام و مزادة (2014) أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في الحد من تكاليف المعلومات بين الدول مما يجعله وسيلة مهمة في عملية تشجيع التجارة و استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وقد أظهرت دراسة كل من بوقفة و حميداتو (2014) و آيت محمد وآخرون (2014) مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي.

وعليه يمكن أن يقدم النظام المحاسبي المالي جملة من الامتيازات للشركات المدرجة أو التي هي في طريق الإدراج، إذ يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى: (عثماني و شعابنية، 2012 بتصرف)

✓ إضفاء الشفافية و الموثوقية على معلومات المحاسبة المالية المفصح عنها، إذ يؤدي ذلك إلى الرفع من مصداقية المعلومات المالية التي يحتاجها كل من المستثمرين [الحاليين و المحتملين و أصحاب المصالح الآخرين].

✓ تسهيل عملية الاشراف و الرقابة على المؤسسات سواء داخليا [مجلس الادارة، مجلس المراقبة] أو خارجيا [المراجع الخارجي، البورصة...]

✓ زيادة حجم تداول أسهم المؤسسات بسبب سهولة قراءة المعلومات المالية المعدة وفق قواعد النظام المحاسبي المالي وتوافقها مع الممارسات الدولية مما يجعلها ذات مقروئية عالمية، بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة عبر السنوات ومع المؤسسات الأخرى المماثلة.

✓ يمكن أن تقوم معلومات المحاسبة المالية في البورصة بدورين جوهريين، وذلك على النحو الآتي:

■ الدور التسييري: يتم ذلك عن طريق إمداد المستثمرين [الحاليين و المحتملين] بالمعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسات التي تطرح أسهمها للتداول، مما يمكن هؤلاء من ترشيد قراراتهم سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء لهذه الأسهم.

■ الدور التأثيري: حيث يتعلق هذا بوظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بالشكل الذي يحقق التوازن بين العائد و المخاطرة، بما يمكن المستثمرين من تحقيق الربحية المستهدفة و سوق الأوراق المالية من المحافظة على توازنه.

4.2. تفعيل دور مهنة المحاسبة كآلية لحوكمة المؤسسات:

يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تسهيل عملية المراجعة المحاسبية للمؤسسات نظرا لأن هذه الأخيرة تم إعدادها وفق مفاهيم و قواعد محددة بوضوح (بلعور، 2014، ص210)، حيث يقوم النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري (مفاهيمي) يمثل الدليل المعتمد لإعداد المعايير المحاسبية، و تأويلها و اختيار الطرق المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات و غيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار محاسبي أو تأويل (تفسير) بحيث يعرف الاطار التصوري (المفاهيمي) مجال التطبيق و المبادئ و الاتفاقيات

المحاسبية و الأصول و الخصوم و الأموال الخاصة و المنتجات و الأعباء.(وزارة المالية، 2007)

هذا، وقد توصلت دراسة بلعور و قطيب(2014)أن تبني النظام المحاسبي المالي ذو أثر إيجابي على مهنة المحاسبة غير أن تنظيم هذه الأخير في الجزائر لا يسمح بمزاوتها بشكل أفضل، وفي ذات السياق أظهرت دراسة عزة و خالد(2014) أن تبني النظام المحاسبي المالي أحدث تأثير في مهنة المراجعة عن طريق إعادة هيكلة المنظمات المهتمة بالمهنة.

5.2. تفعيل دور مجلس الإدارة كآلية رقابة داخلية:

تتوقف جودة القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية إذ تعتبر هذه الأخيرة من أهم المقومات الأساسية لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من طرف مجلس الادارة على غرار قرارات التمويل والاستثمار وتقدير العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار أو التمويل.(آل غزاوي، 2010، ص63)

وفي ذات السياق يرى السهلي (2011) أن شفافية التقارير المالية تعمل على مساعدة مجلس الادارة على تقييم فعالية الادارة التنفيذية بالإضافة إلى تمكينه من اتخاذ القرارات الاستباقية التصحيحية قصد تفادي أي خلل قد يطرأ على الوضع المالي للمؤسسة.

ومن خلال ما سبق يتضح أنه كلما كانت المعلومات المالية تتمتع بدرجة عالية من الملائمة و الموثوقية كلما زاد ذلك من مستوى رشد القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مجلس الإدارة باعتباره آلية داخلية لحوكمة المؤسسات.

خاتمة -

حرصا من الجزائر على مواكبة الركب الاقتصادي العالمي، قامت باستحداث النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS)، وذلك لتلافي نقائص المخطط الوطني المحاسبي(PCN)الذي كان يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الاشتراكي(المخطط) آنذاك، ومع تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع التوجهات الرأسمالية الحالية و الذي يستجيب إلى احتياجات شرائح واسعة

من المستخدمين للمعلومة المالية وبدرجة أولى المستثمرين سواء الحاليين أو المتوقعين، ووفق ما جاء في العديد من الدراسات فقد أصبح في الوقت الراهن للمحاسبة المالية دور حاكمي يساعد على إدارة العلاقات المختلفة القائمة بين المسيرين و المساهمين و المقرضين و جميع أصحاب المصالح الآخرين، غير أن هذا لا ولن يتأت إلا من خلال إضفاء الشفافية و الموثوقية على حسابات المؤسسات الأمر الذي يؤدي إلى ضمان حماية حقوق جميع الأطراف المتعاقدة و الذي يعتبر جوهر الحوكمة باعتبار أن هذه الأخيرة ليست هي الهدف في حد ذاتها، وعليه يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائية من خلال تدعيم الآليات التالية:

- تفعيل عملية الاتصال المالي و تدنية عدم تماثل المعلومات وذلك من خلال الافصاح الاجباري (المعايير المحاسبية) عن المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية.
- توفير أساسيات تقييم الأداء المالي و مراقبته إذ تعتبر الكشوف المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي انطلاقا مما تحتويه من معلومات مالية موثوقة و ملائمة لاتخاذ القرار بمثابة ميكانيزم لتقييم مستوى الأداء المالي والرقابة عليه.
- تفعيل دور البورصة كآلية رقابة خارجية على المؤسسات انطلاقا من اعتبار البورصة من أهم الأطراف المستخدمة لما تنتجه المؤسسة من معلومات مالية نظرا لارتباط هذه الأخيرة وتأثيرها على درجة كفاءتها ووفق ما جاء في العديد من الدراسات.
- تفعيل دور مهنة المحاسبة حيث يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تسهيل عملية المراجعة المحاسبية للمؤسسات، باعتبار أن المعلومات المالية المنتجة تستند على مفاهيم وقواعد واضحة بدقة.
- تفعيل دور مجلس الإدارة كآلية رقابة داخلية، إذ تعتبر الكشوف المالية من المصادر المعلوماتية الرئيسية التي تمكن مجلس الادارة من اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث يتوقف رشد القرارات المتخذة على مدى جودة المحتوى المعلوماتي للكشوف المالية.

وفي الأخير يمكن تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات الموجزة في النقاط الآتية:

- ✓ إجراء المزيد من الدراسات حول مدلول العلاقة بين النظام المحاسبي المالي و حوكمة المؤسسات.
- ✓ العمل على صياغة مفهوم وطني موحد لحوكمة المؤسسات و تصميم نظام حوكمة يتلاءم مع بيئة الأعمال الجزائرية تكملة لميثاق الحكم الراشد (GOAL2009).
- ✓ العمل على التاطير القانوني لحوكمة المؤسسات من قبل الجهات الوصية.
- ✓ تسليط الضوء على محددات و نواتج تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- ✓ إجراء المزيد من الدراسات حول جودة المعلومات المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.
- ✓ تحفيز المؤسسات قصد الاندماج في البورصة الجزائرية، باعتبار أن هذه الأخيرة من أهم الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية.

الاحالات والمراجع:

❖ باللغة العربية:

- 🇩🇿 (قانون رقم 06 – 01)، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 20 فيفري (2006)
- 🇩🇿 (وزارة المالية)، القانون 07 – 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 25 نوفمبر (2007)
- 🇩🇿 (وزارة المالية)، القرار رقم 72 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2008)
- 🇩🇿 (وزارة المالية)، تعليمة وزارية رقم 02 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤرخة في 29 أكتوبر (2009)
- 🇩🇿 إبراهيم (محمد)، بشري (فاضل)، تقويم حوكمة الشركات وآلياتها الداخلية في القوانين والتشريعات العراقية " بحث تحليلي"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الأربعون، (2014)
- 🇩🇿 أحسين (عثماني)، سعاد (شعابنية)، النظام المحاسبي المالي كأهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة

- الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06- 07 ماي (2012)
- ✚ أحمد محمود خليل (الأسطل)، دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، (2010)
- ✚ الأزهر (عزة) و رشيدة (خالدي)، النظام المحاسبي المالي ومنهجية المراجعة في ظل المعايير الدولية للمراجعة (دراسة تحليلية)، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات، جامعة ورقلة، 24 و 25 نوفمبر، (2014)
- ✚ بن درويش عدنان (بن حيدر)، حوكمة الشركات ودور مجلس الادارة، اتحاد المصارف العربية، (2007)
- ✚ جمعة (هوام) و عمار (مزاودة)، أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية "دراسة قياسية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات، العدد الرابع والثلاثون (1)، تشرين الأول، (2014)
- ✚ حسين عبد الجليل (آل غزاوي)، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية، الدنمارك، (2010)
- ✚ ذهبية (بن عبد الرحمان)، دراسة تأثير التغيرات في مؤشرات الأداء على اختيار الهيكل المالي للمؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2011/2012)
- ✚ سليمان (بلعور) و عبد القادر (قطيب)، متطلبات مهنة المحاسبة في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات، جامعة ورقلة، 24 و 25 نوفمبر، (2014)
- ✚ سليمان (بلعور)، دوافع وآثار الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد السادس، جوان (2014)
- ✚ صلاح مهدي (جواد)، استخدام المعلومات المحاسبية المنشورة كدالة للتنبؤ بمتانة المراكز المالية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الرابع علمي، كانون الأول، (2007)
- ✚ طلال سليمان (جريرة) و آخرون، أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد الثاني، 2015
- ✚ عبد الغني (دادن)، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الرابع، (2006)

✚ عصام(عباسي)، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، (2012/2011)

✚ علاء (بوقفة)، صالح (حميداتو)، أثر النظام المحاسبي المالي على تفعيل الممارسة المحاسبية، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية-IFRS-IAS (IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات، جامعة ورقلة، 24 و25 نوفمبر، (2014)

✚ علي الصادق أحمد (علي)، فتح الرحمن الحسن (منصور)، دور حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي بالتطبيق علي ديوان الضرائب الاتحادي بالسودان(دراسة تحليلية ميدانية)، مجلة العلوم الانسانية والاقتصادية، العدد الأول، (2013)

✚ عمر اقبال توفيق (المشهداني)، تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثاني، (2012)

✚ غازي عبد العزيز سليمان (البياتي)، قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة مع التركيز على الرقابة القبلية(السابقة)، مجلة تكرت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الثالث، العدد السابع، (2007)

✚ فراس خضير (الزبيدي)، أثر المعلومات المحاسبية في قرارات الاستثمار في أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 12، العدد الثالث، 2010

✚ مجيد عبد زيد (حمد)، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 13، العدد الأول، (2011)

✚ محمد أمين(بوعزة)، النظام الجبائي الجزائري في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة ماستر، جامعة د. الطاهر مولاي، سعيدة، (2013)

✚ محمد بن سلطان القباني (السهلي)، مؤشر الشفافية و الافصاح في الشركات السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد العاشر، العدد الثاني، (2011)

✚ محمد عبد الله (المهندي)، وليد زكريا (صيام)، أثر الافصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد الثاني، (2007)

✚ محمد عطية (مطر)، أثر النظم المحاسبية و المعايير المهنية في تعزيز فاعلية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد الثاني، (2009)

✚ محمد(بوتين)، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، دار النشر الأوراق الزرقاء العالمية، الجزائر، (2010)

✚ محي الدين (حمزة)، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية" دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، (2007)

✚ مداني(بن بلغيث)، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، (2004)

✚ مراد (آيت محمد) و آخرون، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مرور ثلاثة سنوات، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات و الحكومات، جامعة ورقلة، 24 و 25 نوفمبر، (2014)

✚ يونس عليان (الشويكي)، أثر المعلومات المحاسبية التي خضعت للمراجعة في تنشيط حركة الأسهم في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والعشرون، (2011)

❖ باللغة الانجليزية:

- ✚ Amir Hassan (Ghorbani), The effects of information asymmetry on the value of the companies listed in Tehran Stock Exchange, Management Science Letters 3 (2013)
- ✚ Richard (G. Sloan), Financial accounting and corporate governance: a discussion, Journal of Accounting and Economics 32 (2001)
- ✚ Robert M.(Bushman) and Abbie J.(Smith), "Transparency, Financial Accounting Information and Corporate Governance", FRBNY Economic Policy Review, April (2003)
- ✚ Robert M.(Bushman), Abbie J. (Smith), Financial accounting information and corporate governance, Journal of Accounting and Economics, 32 (2001)
- ✚ (Shil), N. C. Accounting for good corporate governance, JOAAG, Vol. 3. No. 1, (2008)